

دوله العلم له مد زمان البانغ اولاهقة فلا يضر انتفاؤه في
 أوائل زمان الصبي لعدم إمكان القول ولزومه النفي فيكون
 ناقصاً وما دام لتوقيت امر عينة ثبوت خبرها لاسمها بان
 جعلت تلك المدة ظرف زمان لا بان ما فيها مصدرية
 وتقدير الزوا قبل المصادر كغيرها في ايتك حقوق النجم
 ولذا اختار الى كلامه قوله لان مع اسمه وخبره ظرف والظرف
 غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالساً وليس لنفي
 مضمون الجملة حالاً ومطلقاً اخره مع اصالتك وبساطة لعدم
 كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف
 وقد يتضمن الفعل التام بمعنى ما اي يدل عليه مع دلالة
 على معناه الاصل ولذا لم يقبل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
 الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصاً محتاجاً الى جزئ منصوب
 ويكون معناه الاصل حالاً او خبراً بعد خبر او وصفاً لهذا الخبر
 في المال للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة
 كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبراً مضافاً الى المنصوب
 المذكور كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشرًا سورتاً
 حيث مثل به اليه التضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر فالوجه
 لتخصيص الفاضل بضمام يكون حالاً وانما تكونه وصفاً وسكونه
 عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منهما وليس المراد بهذا
 التضمن الذي سبق ذكره اذ المتعاقب وهو المنصوب المذكور
 بعد هنا ليس باجنبي للفعل التام كالنحفي على ذوى الاقسام
 وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاماً فيكون المنصوب
 بعد حالاً في الاغلب وقد يجتمعا ان يكون حالاً وتيميزاً ومنعاً له
 كما مر

كما صرح به البياض في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صد
 وعدلا لما يشير اليه في تفسير المثال نحوتم التسمية
 بهملا عشراً اي صار عشراً فامة مأخوذة من تتم
 باعتبار معناه الاصل وهو كل زيد غير اي صار عالماً
 كاملاً وغير ذلك مثل عدك زيد امير اي صار اميراً
 عادلاً ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على
 انفسها الا بتقديم خبر ما اي فعل ناقص في اوله لفظ ما من
 ذلك الى مادام واما اذا دخل ما او ان على سائر افعال
 الناقصة فانه وان لم يحجز التقديم عليه معها لكن يجوز
 بالفصل بينهما وبينها نحو ما في اعم او ان قائماً كان زيد
 واما هذه في الافعال فلا يجوز الفصل بينهما المشددة امتزاجها
 معهما او كونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل
 فلا يجوز نحو قائم ما زال زيد ولا نحو اجلس ما دام زيد
 لانها اما قافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
 او مصدرية ويجوز ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا
 لا يجوز التقديم ان يدل ما بان الناقصة فانها كما في اقتضاه
 الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به
 الدماميني في شرح التسهيل فتلاعن ابن قاسم وهذا يوافق كلام
 في بحث ما اضم عنامله على شريطة التفسير في الامتحان واما
 كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان اليراع في اقتضاء ما
 صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي اليرى ان لم ولما
 وان ولا على الاصح لان مقتضى الصدارة وان كانت المنع فيدل على
 انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان يدل بالمر لم يذكر